ارتفعت بنسبة 23٪.. وفازت بها 12 شركة لعدد 30 عقداً

632 مليون دينار عقود ومناقصات الشركات المدرجة بالربع الأول

شريف حمدي

سجلت قيمة المناقصات والعقود التي فازت بها الشركات الكويتية المدرجة بالبورصة والتابعة لها خلال الربع الأول من 2023 نموا بنسبة 23٪، وذلك مقارنة مع ذات الفترة من عام 2022 الماضي، إذ بلغت قيمة العقود في الأشهر الـ 3 الأولى من العام الحالي نحو 632 مليون دينار، فيما بلغت في الفترة ذاتها من العام الماضي 512 مليون دينار.

وفيما يلي أبرز النتائج التي تظهرها إحصائية أعدتها «الأنباء» حول مناقصات وعقود الربع الأول من العام الحالي:

● فازت 12 شركة كويتية مدرجة وتابعة لها بالعقود البالغ عددها 30 عقدا، مقارنة مع 12 شركة فازت بـ 28 عقدا بالأشهر الثلاثة الأولى من العام الماضي.

● حظيت شركة الصناعات الهندسية الثقيلة وبناء بالنصيب الأكبر كعكة العقود من حيث القيمة خلال الربع الأول، حيث فازت بـ 10 عقود بقيمة 517,4 مليون دينار تمثل 81,8٪ من الإجمالي، وعادة ما تفوز شركة السفن بعقود متنوعة أبرزها العقود النفطية والكهربائية والخدمية، فضلا عن اللوجستية.

● أكبر العقود التي فازت بها «السفن» خلال الربع الأول من العام الحالي، عبارة عن مشروع بقيمة 173,2 مليون دينار لتطوير وتحديث الغلايات البخارية وأنظمة التحكم في الوحدات الحرارية والأنظمة المساعدة في محطة الدوحة الغربية لتوليد القوى الكهربائية وتقطير المياه، تلاه من حيث القيمة عقد بقيمة 90,9 مليون دينار مع شركة ميتسوبيشي باور من الباطن لصالح وزارة الكهرباء والماء، ومشروع نفطي بقيمة 68,5 مليون دينار مع شركة نفط الكويت لإنشاء خطوط أنابيب تدفق النفط الخام في منطقة غرب الكويت.

جدير بالذكر أن «السفن» كانت الأكثر فوزا بعدد العقود على مدار عام 2022 بنحو 20 عقدا متنوعا بقيمة تخطت 289 مليون دينار تشكل 28,5٪ من القيمة التي تجاوزت المليار دينار.

● في المرتبة الثانية جاءت المجموعة المشتركة بـ 6 عقود بقيمة إجمالية 60,8 مليون دينار تشكل 9,6٪ من إجمالي قيمة العقود، وأغلب العقود التي تفوز بها المجموعة سواء داخل الكويت أو خارجها هي عقود إنشائية.

● ثالثا، حلت شركة الكابلات بـ 4 عقود بقيمة 12,3 مليون دينار، تشكل 2٪ من الإجمالي.

● في المرتبة الرابعة من حيث تركز العقود للشركات المدرجة، جاءت شركة المعامل بعقد واحد قيمته 8,3 ملايين دينار تشكل 1,3٪ من الإجمالي.

● خامسا، جاءت شركة حيات كوم بعقد واحد قيمته 8,3 ملايين دينار ايضا.

● تراوحت قيمة العقود من الترتيب السادس حتى الثاني عشر ما بين 0,7 مليون دينار حتى 7,2 ملايين دينار.

■ «السفن» في الصدارة بـ 10 عقود قيمتها 517,4 مليون دينار بنسبة 81,8٪ من الإجمالي

■ «المشتركة» ثاني أكثر الشركات بعدد 6 عقود قيمتها 60,8 مليون دينار.. غالبيتها إنشائية

وفقاً لـ «أويل آند غاز».. وتهدف إلى بناء المنشأة الجديدة ودمجها مع المصفاة

الكويت تُخطط لإضافة وحدات جديدة لإنتاج البنزين والعطريات من «الزور»

محمود عيسى

ذكر موقع «اويل آند غاز» أن الشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة (كيبك) تخطط لبناء منشأة سيتم دمجها مع مصفاة الزور، ومن المقرر أن تشتمل على وحدة لإنتاج البنزين، واخرى لانتاج العطريات بالاضافة الى وحدة تكنولوجيا تحويل الأوليفينات والبولي بروبلين، بالاضافة الى المرافق المرتبطة بها، والمنشآت الخارجية لإنتاج ما يقرب من 2,7 مليون طن سنويا من المواد العطرية والبولي بروبيلين. ومضى الموقع الى القول إن مشروع مصفاة الزور هو مشروع جديد يواكب المتطلبات البيئية الحديثة ويمثل جزءا من خطة التنمية الوطنية للكويت التي تحدد أولويات التنمية طويلة الأجل للبلاد، بما في ذلك هدف تحويل الكويت الى مركز عالمي لصناعة التكرير والبتروكيماويات.

وتقع مصفاة الزور على بعد نحو 90 كيلومترا جنوبي مدينة الكويت، وهي واحدة من أكبر المصافي التي تم بناؤها في مرحلة واحدة، وتبلغ طاقتها التكريرية 615 ألف برميل يوميا وتكرر مجموعة واسعة من أنواع النفط الخام المحلي الكويتي، بما في ذلك خام التصدير الكويتي، وخام الكويت الثقيل.

وبعد الانتهاء من إنجاز مشاريع البتروكيماويات المخطط لها وربطها بالمصفاة، سيصبح مجمع الزور النفطي من أكبر المجمعات النفطية المتكاملة في العالم، وسيضم مصفاة لتكرير النفط ومنشآت دائمة لاستيراد الغاز الطبيعي المسال ومجمعا للبتروكيماويات.

وتم الانتهاء من اعداد الدراسة الخاصة بتحسين تصاميم المباني الواقعة في مشروع البتروكيماويات المتكامل لتتوافق مع متطلبات المباني الخضراء المستدامة والصديقة للبيئة، وتم تقديم مسودة التقرير النهائي لمراجعتها من قبل استشاري المشروع وفريق العمل لإبداء الملاحظات عليها او إقرارها.

تبلغ الطاقة التقديرية للمشروع 2,7 مليون طن سنويا من المركبات العطرية والبولي بروبيلين و1,7 مليون طن سنويا من البنزين. ويتكون من مجمع الأوليفينات الثالث، ومجمع العطريات الثاني ووحدة المحفزات لتتضافر معا لإنتاج مشتقات عالية الجودة مثل الباراكسيلين والبولي بروبيلين والبنزين ووقود السيارات لتلبية الطلب المتزايد على وقود السيارات في السوق المحلي ومنتجات أخرى للتصدير للأسواق العالمية، ويوفر المشروع أيضا فرصا لتطوير المزيد من الصناعات التحويلية في وقت لاحق من قبل رواد الأعمال على المستوى المحلي.

وقالت الشركة، في سياق خطتها السنوية التي أصدرتها مؤخرا، إنها تخطط لطرح عطاءات لعقد التخطيط المؤسسي لبرنامج ترقية وتطوير مجمع الزور المتكامل، حيث سيستغرق تنفيذ العقد ستة أشهر، علما أنه من المقرر طرح العطاء في مايو من هذا العام.

وتقول خطة كيبك السنوية إن الشركة تهدف إلى طرح مناقصة لأعمال التخطيط المؤسسي في مايو من هذا العام.

وختم الموقع بالقول إن الشركة أوقفت العمل في المشروع طوال معظم عام 2022 انتظارا لصدور نتائج دراسة الجدوى النهائية التي أجرتها مجموعة الأبحاث والاستشارات البريطانية وود ماكينزي، في وقت يمكن أن يتضمن عقد التخطيط المؤسسي دراسات تتعلق بـ «تعظيم تكرير النفط الخام الثقيل» في مصفاة الزور التي تنتج حاليا زيت الوقود منخفض الكبريت.

لتحقيق هدف الشركة الإستراتيجي لإنتاج 950 مليون قدم مكعبة من الغاز يومياً

«نفط الكويت»: حفر 30 بئر غاز عميقة خلال 2022 /2023

أحمد مغربي

كشفت شركة نفط الكويت أن مجموعة الحفر العميق في الشركة نجحت في حفر 30 بئر غاز عميق خلال السنة المالية 2022 /2023 وذلك في إنجاز كبير ورائد للوصول إلى هدف الشركة الاستراتيجي لإنتاج 950 مليون قدم مكعبة من الغاز يوميا.

وذكرت «نفط الكويت» أن اللجنة العليا المشتركة لمشروع الوصول إلى إنتاج 950 مليون قدم مكعبة من الغاز يوميا، عقدت اجتماعها الشهري برئاسة نائب الرئيس التنفيذي للغاز والابتكار بدر المنيفي، ومشاركة نائب الرئيس التنفيذي للاستكشاف والحفر بالوكالة عبدالوهاب المذن، ونائب الرئيس التنفيذي للتخطيط والشؤون المالية بالوكالة عيسى المراغي، كما حضر الاجتماع عدد من مديري المجموعات ورؤساء الفرق في شركة نفط الكويت، إضافة إلى ممثلين عن شركة «شل» العالمية.

بدر المنيفي وعبدالوهاب المذن وعيسى المراغي خلال الاجتماع

في بداية الاجتماع، أثنى المنيفي على الإنجازات التي حققتها الشركة في الفترة الماضية، من خلال العمل المشترك والتعاون الوثيق بين كافة المجموعات وفرق العمل المعنية. وتخلل الاجتماع أيضا عروض تفصيلية قدمها موظفون مختصون حول التقدم المنجز وأبرز التحديات والحلول في جميع المشاريع التي ستسهم في الوصول إلى هدف الشركة الاستراتيجي بإنتاج 950 مليون قدم مكعبة من الغاز يوميا.

تحديث وتطوير البوابات الأمنية في مصفاتي ميناء عبدالله والأحمدي

«المناقصات» يرفض إصدار أمر تغييري في «النفط».. لارتفاع قيمته المالية

أحمد مغربي

علمت «الأنباء» من مصادر نفطية مسؤولة أن الجهاز المركزي للمناقصات العامة رفض إصدار أمر تغييري تقدمت به شركة نفط الكويت بقيمة 2,6 مليون دينار لتمديد عقد مراقبة ومعاينة وتشغيل شبكات خطوط الوقود ومحطات التعزيز المبرم مع إحدى الشركات لمدة سنة من تاريخ 30 أبريل الجاري حتى نهاية أبريل 2024 على أن تكون الستة أشهر الأولى متواصلة والستة أشهر المتبقية على أساس شهر بشهر، وأرجع المناقصات سبب الرفض إلى ارتفاع قيمة الأمر التغييري وزيادة فترة التمديد. فيما قرر «جهاز المناقصات» تأجيل البت بقرار مصادرة التأمين الأولي للشركة التي تقدمت بعروض مالية لمناقصة تزويد خدمات صيانة للأسطول البحري للعمليات البحرية، وذلك لرفض الشركة إعادة عمل موازنة تثمينية.

من جهة ثانية، طلبت شركة البترول الوطنية الكويتية طرح مناقصة أعمال التوريد والتركيب لتحديث وتطوير البوابات الأمنية في مصفاتي ميناء عبدالله وميناء الأحمدي.

وطلب جهاز المناقصات من الشركات المشاركة بمناقصة أعمال تنظيف الخزانات وإصلاحها وأعمال الألياف الزجاجية والطلاء في المصفاة ومنشآت إنتاج الغاز السائل في مصفاة ميناء الأحمدي.

الكويت تستهدف زيادة إنتاجها النفطي إلى 4,75 ملايين برميل يومياً بحلول 2040.. والوصول إلى صفر انبعاثات كربونية في 2060

تحولات الطاقة العالمية تفرض تحديات كبيرة على دول الخليج

محمود عيسى

ذكر باحث في معهد دول الخليج العربية في واشنطن انه في حين قد يمثل تحول الطاقة على المستوى العالمي تحديات كبيرة لدول الخليج العربية، الا ان ثمة وسائل متوافقة مع مقتضيات التحول المناخي من اجل استخدام جزء كبير من احتياطيات دول الخليج من الهيدروكربونات.

وقال المعهد، في تحليل بقلم الزميل غير المقيم في المعهد والرئيس التنفيذي لشركة قمر للطاقة روبين ميلز، ان شركة أرامكو السعودية تتعامل مع هذه القضية بحذر أكبر، وتخطط مع ذلك لزيادة الطاقة الإنتاجية للنفط من 12 مليون طن يوميا إلى 13 مليون طن يوميا بحلول عام 2027.

كما أعلنت الكويت عن أهداف مماثلة لزيادة إنتاج النفط من 2,7 مليون برميل يوميا إلى 4,75 ملايين برميل يوميا بحلول عام 2040، على الرغم من عدم تنفيذ خطط مماثلة في الماضي، وتجري قطر توسعة هائلة للغاز الطبيعي المسال لرفع الإنتاج من 77 مليون طن متري سنويا إلى 126 مليون طن متري في اليوم بحلول عام 2027.

وقد حددت خمس دول خليجية أهدافا لتحقيق انبعاثات صفرية من الكربون، حيث تهدف الإمارات وسلطنة عمان إلى عام 2050 وتخطط البحرين والكويت والمملكة العربية السعودية للوصول إلى صافي الصفر بحلول عام 2060. بالإضافة إلى ذلك، حددت كل من شركات أدنوك وأرامكو ومؤسسة البترول الكويتية عام 2050 الهدف لصافي انبعاثات الشركات من الكربون.

وقد تدعي دول الخليج أنها ستكون مزودا موثوقا للطاقة، وأنه مع توقعات انخفاض الإنتاج الروسي الآن، فإن ملاحظة وكالة الطاقة الدولية حول عدم الحاجة إلى حقول نفط وغاز جديدة قد عفى عليها الزمن - على الأقل بالنسبة لانتاج النفط والغاز الجديد.

إن التحدي المناخي الذي يواجه دول الخليج العربية هو ببساطة: مقابل الميزانية العالمية المتبقية البالغة 260 مليار طن من ثاني أكسيد الكربون للحد من ارتفاع درجة الحرارة إلى 1,5 درجة مئوية، يمتلك العالم موارد قابلة للاسترداد تبلغ 729 مليار طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون من النفط و389 مليار طن متري من الغاز الطبيعي و1120 مليار طن متري من الفحم. وتمتلك دول مجلس التعاون الخليجي 30٪ من هذا النفط و21٪ من الغاز، كما ان دول الخليج منتجة للنفط بتكلفة منخفضة وذات حجم كبير، لكن المنافسة على ميزانية تقليص ثاني أكسيد الكربون ستزداد حدة.

وقد اظهرت الحرب الروسية - الاوكرانية ان الوقود الأحفوري سيبقى عاملا مهما في الاقتصاد العالمي ولن يتم استبداله بسرعة أو بسهولة. ويستفيد الوقود الأحفوري من كونه الوقود الاكثر شعبية فضلا عن قاعدة الأصول الضخمة القائمة حاليا، والأداء الجيد، والتكاليف المقبولة في العديد من التطبيقات.

ومع ان البدائل منخفضة الكربون، لاسيما مصادر الطاقة المتجددة والمركبات الكهربائية، والهيدروجين اصبحت أكثر فاعلية وذات أسعار اكثر قبولا في السنوات الأخيرة، الا ان زيادة البدائل بالسرعة اللازمة يمثل تحديا كبيرا. وتقدر وكالة «بلومبيرغ» على سبيل المثال، أن استثمارات الطاقة السنوية يجب أن تتضاعف بحلول عام 2030 لتحقيق الاهداف الصفرية، وبموجب هذا السيناريو وبحلول عام 2030، يجب أن يزيد الانتشار السنوي للطاقة الشمسية أكثر من ثلاث مرات، وطاقة الرياح بأكثر من خمس مرات والمركبات الكهربائية 11 مرة، والبطاريات 26 مرة مقارنة بالمعدل الذي ساد في عام 2020. ولا شك ان مثل هذا النشر السريع لهذه التكنولوجيات من شأنه أن يجهد سلاسل التوريد ومصادر المواد الخام التي ستصبح بحاجة إلى التعدين والمعالجة.

ويجب أيضا أن تنمو البنية التحتية الداعمة، مثل الشبكات الكهربائية لمسافات طويلة جنبا إلى جنب مع محطات شحن المركبات. وفي بعض المجالات، لاسيما الطيران والصناعات الثقيلة وتخزين الطاقة على المدى الطويل، فإن التقنيات الحالية منخفضة الكربون ليست مجدية تقنيا أو تجاريا. وربما يكون الأمر الأكثر صعوبة هو التغلب على الجمود الاجتماعي والسياسي الذي يحافظ على استمرارية أنظمة الطاقة القديمة.